



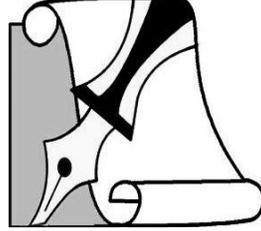
مركز الدراسات
الفلسطينية والاستراتيجية

مركز الدراسات للدراسات الفلسطينية والاستراتيجية

التقدير نمف الشهرى

تحليل للتطورات السياسية
والأمنية في فلسطين

www.bahethcenter.net
Email: baheth@bahethcenter.net
bahethcenter@hotmail.com



**مركز الدراسات
اللسطينية والاستراتيجية**

تحليل نصف شهري للتطورات السياسية والأمنية في فلسطين

أهداف المركز الرئيسية:

- 1 – إعادة فلسطين إلى موقعها الحقيقي كقضية مركزية للأمم.
- 2 – الترويج للقيم الجهادية والنضالية في إطار استراتيجية تحرير فلسطين.
- 3 – بناء علاقة متينة مع النخب والشخصيات المعنية بالقضية الفلسطينية.
- 4 – إصدار دراسات وأبحاث وتقارير ذات بعد استراتيجي وتحليلي.

تكليف نتياهو بتشكيل الحكومة الجديدة

صادقت الكنيست بأغلبية 72 عضواً، على تكليف رئيس الوزراء وزعيم حزب الليكود، بنيامين نتياهو، بتشكيل الحكومة الجديدة، وقالت صحيفة "يديعوت أحرونوت"، إنه وبعد حصول نتياهو على أصوات 72 عضو كنيست، كلف الرئيس الإسرائيلي رؤوفين ريفلين، نتياهو بتشكيل الحكومة الجديدة؛ وأضافت الصحيفة، أن أحزاب الليكود، وكحول لفان، وشاس، ويهودت هتوراة، والعمل، قدموا توصية للرئيس ريفلين، بتكليف نتياهو وبيني غانتس، بتشكيل الحكومة الجديدة؛ وبحسب يديعوت، صادقت الكنيست كذلك على جميع القوانين المتعلقة بالاتفاق الائتلافي بين حزبي الليكود وكحول لفان، وتعديل قانون التناوب على رئاسة الحكومة، بحيث يسمح بتمديد ولاية الحكومة لأربع سنوات ونصف. وأشارت الصحيفة، إلى أن هذه الاجراءات جاءت بعد رفض المحكمة العليا، التدخل في الاتفاق الائتلافي بين الليكود وكحول لفان، ورفض الالتماس المقدم ضد نتياهو، لمنعه من تشكيل الحكومة؛ وكانت حركة "من أجل جودة الحكم في إسرائيل" قد قدمت التماساً إلى المحكمة العليا، ضد تعديل القانون الأساسي بالكنيست وتنظيم التناوب على الحكومة؛ وإعتبر الالتماس أن هذا الاتفاق ينطوي على دوس للنظام الديمقراطي؛ وانتهاك غير مسبوق لاستقلال الكنيست؛ واعتبرت أن ذلك بمثابة خضوع كامل من الكنيست لإرادة الحكومة، وضياع للسلطات التشريعية.

الليكود و"كاحول لفان" يعدلان قوانين وبنودا بالاتفاق الائتلافي

وسبق التكليف مسار تفاوضي وقضائي طويل جرى خلاله اجراء تعديلات على نصوص الاتفاق الائتلافي؛ حيث قرر حزبا الليكود و"كاحول لفان"، إزالة البند المتعلق بتجميد سن قوانين في الكنيست لسنة أشهر، وذلك إثر الانتقادات التي وجهها قضاة المحكمة العليا، لهذا الاتفاق. ونقلت الإذاعة العامة "كان" عن مصادر في الحزبين قولهم إنه سيكون

بالإمكان منع سن قوانين، باستثناء قوانين متعلقة بكورونا، من دون البند الذي يمنع ذلك في الاتفاق الائتلافي، وذلك لأن لجميع الأطراف في اللجنة الوزارية للتشريع حق الفيتو ضد دفع قوانين قديما؛ كذلك أعلن الحزبان أن فترة تجميد تعيين مسؤولين في السلك الحكومي ستخفض من ستة أشهر إلى 100 يوم؛ وفي أعقاب انتقادات المحكمة العليا، قرر "كاحول لافان"، التنازل عن "القانون النرويجي"، الذي يقضي باستقالة أعضاء كنيست لدى تعيينهم في مناصب وزارية من أجل دخول أعضاء كنيست جدد من قائمتهم مكانهم. لكن تنفيذ ذلك معقد في حالة "كاحول لافان"، قائمته تشمل مرشحين من حزبي "بيش عتيد" و"تيلم" أيضا، اللذين خاضا الانتخابات مع حزب "حوسين ليسرائيل"، برئاسة بيني غانتس، ضمن قائمة "كاحول لافان"، قبل انشقاق حزب الأخير للانضمام لحكومة برئاسة بنيامين نتنياهو.

وحاول حزب غانتس تعديل القانون بحيث يدخل مرشحون من "حوسين ليسرائيل" فقط إلى الكنيست، لكن المحكمة وجهت انتقادات لخطوة كهذه؛ ونقل موقع "واللا" الإلكتروني عن مصدر في "كاحول لافان" قوله إنه "سواصل البحث عن صيغة لينة أكثر للقانون النرويجي، ومن خلال الإنصات للقضاة، لكن هذا لن يحدث قبل تنصيب الحكومة".

من جهة ثانية، اتفق الليكود و"كاحول لافان"، في أعقاب انتقادات المحكمة العليا للاتفاق الائتلافي، على خفض الأغلبية المطلوبة لتغيير الاتفاق الائتلافي، وهي 75 عضو كنيست، إلى 70 عضو كنيست؛ يشار إلى أن المحكمة العليا طالبت الحزبين بتوضيح سبب اتفاقهما على سن قانون يجمد تعيين مسؤولين حكوميين خلال الأشهر الستة المقبلة بسبب أزمة كورونا؛ وطالبت المحكمة إيضاحات حول سبب تعديل قوانين أساس الحكومة والكنيست، بشكل دائم من أجل تشكيل الحكومة وليس من خلال تعديل مؤقت ينحصر في ولاية الحكومة الجديدة فقط.

وفي غضون ذلك، ناقشت الهيئة العامة للكنيست، مشاريع قوانين تمهيدا لتشكيل حكومة نتنياهو - غانتس، بعدما صادقت لجنة خاصة في الكنيست عليها تمهيدا للتصويت بالقراءتين الثانية والثالثة، وبين هذه التعديلات مشروع قانون لتعديل قانون أساس: الحكومة بحيث يشمل

التناوب على رئاسة الحكومة وتوقيته وأن عدد الوزراء سيكون مناصفة بين "كاحول لافان" وكتلة اليمين، وكذلك تعديل قانون تمويل الأحزاب بحيث يضمن تمويل كتلة "ديرخ إيرتس"، التي انشق عضويها يوعاز هندل وتسفيكا هاوزر عن كتلة "كاحول لافان".

وقال رئيس اللجنة، إيتان غينزبورغ من "كاحول لافان" إن "غاية هذه التشريعات هي إرساء قانوني لتشكيل حكومة متكافئة، ولا تهدف إلى إلغاء نظام الحكم القائم وإنما إضافة إمكانيات جديدة له. وحكومة وحدة هي مطلب الساعة، وفقا لحسم ومشية الناخب، بعد ثلاث جولات انتخابية من حسم واضح، ومن أجل منع جولة انتخابات رابعة خلال فترة أزمات سياسية وصحية واقتصادية".

المستشار القضائي يقول أنه لا يوجد عائق لتشكيل ننتياهو الحكومة المقبلة

قال أفيخاي ماندلبليت قبيل جلسة المحكمة العليا إن اتهامات الرشوة، الاحتيال وخيانة الأمانة ضد رئيس الوزراء لا تشكل أسباباً للتدخل القضائي؛ وكتب المستشار القضائي أفيخاي ماندلبليت في رأي قدم إلى محكمة العدل العليا أنه لا توجد عقبة قانونية أمام تشكيل رئيس الوزراء بنيامين ننتياهو وقيادته للحكومة المقبلة على الرغم من التهم الجنائية الموجهة إليه.

وكتب فيما يتعلق بتهم بالرشوة، الاحتيال وخيانة الأمانة ضد ننتياهو في ثلاث قضايا: "على الرغم من الصعوبات الكبيرة التي تنشأ في هذه المسألة، إلا أنها لا تشكل أسباباً للتدخل القضائي"؛ وأضاف: "كل هذا، دون الانتقاص من شدة التهم الموجهة ضد ننتياهو، ودون تقويض الحكم الثابت للمحكمة الشريفة فيما يتعلق بضرورة الالتزام الصارم بتجنب الفساد بين المسؤولين المنتخبين"؛ وتابع "حقيقة أن السلطة التشريعية لم تصدر حكماً صريحاً بشأن حال تقديم لائحة اتهام ضد رئيس وزراء يشير إلى اختيار واعٍ بأن رئيس الوزراء قد يستمر في شغل منصبه حتى إدانته بحكم نهائي فيما يتعلق بمخالفة فيها فساد أخلاقي".

وبموجب شروط اتفاق الائتلاف بين حزب الليكود الذي يتزعمه ننتياهو وحزب "أزرق

أبيض"، إذا حرمت المحكمة ننتياهو من تولي رئاسة الوزراء في الأشهر الستة الأولى من

الائتلاف الجديد، فستكون هناك انتخابات جديدة؛ وفي وقت سابق، كتب الرئيس رؤوفين ريفلين فيما يتعلق بالالتماس إلى المحكمة العليا أن مكتبه ليس لديه السلطة لمناقشة قضية ترشيح نتنياهو لتشكيل الحكومة، وهي، على حد قوله، مسألة للقضاة؛ ويدعي أنصار نتنياهو بأن المحكمة تفتقر إلى السلطة القانونية للحكم ضد نتنياهو، لأن القانون الإسرائيلي يتطلب فقط من رئيس الوزراء الاستقالة إذا أُدين بارتكاب جريمة خطيرة وبعد استنفاد جميع الطعون. لكن يدعي الملتمسون بأن القانون يشير فقط إلى رئيس وزراء منتخب بالفعل. ويدعون بأن عضو كنيست يواجه لائحة اتهام لا يجب أن يعين رئيساً للوزراء في المقام الأول، وذلك تمثيلاً مع المعايير القائمة للوزراء الآخرين؛ وفي رده الأولي على الالتماسات، قال حزب الليكود للمحكمة أنه إذا استبعدت نتنياهو، فإنها تتدخل في السلطة الدستورية التي يمنحها القانون للرئيس والكنيست؛ كما قدم محامو نتنياهو رداً أولياً على الالتماسات، قائلين إن الملتمسون يحاولون "سحب" المحكمة "تقويض مقدرات نظامنا الدستوري، وتقويض حق الجمهور في اختيار من سيقوده". وأصروا على أن المحكمة "ليس لديها سلطة قانونية لشطب رئيس الوزراء نتنياهو"؛ ويواجه رئيس الوزراء سبع تهم في ثلاث لوائح اتهام جنائية: الاحتيال وخيانة الأمانة في القضيتين 1000 و 2000، والرشوة، الاحتيال وخيانة الأمانة في القضية 4000. وينفي نتنياهو الاتهامات ويدعي أنه ضحية "محاولة انقلاب" من قبل المعارضة، وسائل الإعلام، الشرطة والنيابة العامة؛ وأعلنت إدارة المحاكم أنها في أعقاب تخفيف قيود فيروس كورونا، ستوسع أنشطتها اعتباراً من 3 أيار، مما يعني أنه لم يعد هناك عائق أمام بدء محاكمة نتنياهو بتهم الفساد.

المحكمة العليا: لا مبرر من تدخلنا في اتفاق غانتس نتنياهو غير المؤلف

أعلنت المحكمة الإسرائيلية العليا بالإجماع ردها الالتماسات التي قُدمت إليها بشأن الاتفاق الائتلافي بين الليكود وكحول لفان، ضد تكليف نتنياهو المتهم بقضايا فساد بتشكيل الحكومة الجديدة؛ وقال قضاة المحكمة إنه وبالرغم من الاتفاق وبعض بنوده خارجة عن المؤلف لا

يوجد هناك أي مبرر لإلغائه من الناحية القانونية؛ وقالت رئيسة المحكمة القاضية استير حايبوت إلى أن المحكمة تلقت التوضيحات عنها من وكلاء رئيس الحكومة وحزب كاحول لفان وأن المحكمة لا ترى أي علة للتدخل في الاتفاق بالرغم من الصعوبات. وبهذا القرار فقد أعطت المحكمة العليا الضوء الأخضر لنتنياهو لتشكيل الحكومة الجديدة، بعد ردها 8 التماسات مقدمة ضد تشكيل الحكومة؛ ويبدو أن مخاوف المنظومة السياسية والقضائية من إجراء انتخابات رابعة جعلت المحكمة لا تتخذ قراراً ضد تشكيل الحكومة، حيث ينص اتفاق غانتس نتنياهو (الاتفاق الائتلافي) أنه إذا تدخلت المحكمة وقررت منع نتنياهو من تشكيلها فإن البلاد ستتوجه إلى انتخابات جديدة، مما يفاقهم من الأزمة السياسية الكبيرة التي تمر بها إسرائيل في الآونة الأخيرة.

تقديم مشروع قانون للكنيست لتطبيق السيادة على الغور ومستوطنات الضفة

قدمت ماي غولان، عضو الكنيست عن حزب الليكود اليميني، مشروع قانون لتطبيق السيادة على مناطق غور الأردن وشمال البحر الميت والمستوطنات في الضفة الغربية. وبحسب القناة العبرية السابعة، فإن إيلي كوهين، وزير الاقتصاد الإسرائيلي من الليكود، وهو من أعضاء الكنيست، انضم لمبادرة مشروع القانون ودعمه؛ وقالت غولان إن هذه المنطقة بالأساس ذات ذخيرة سياسي وأمني واقتصادي، ويتواجد بها الآلاف من الإسرائيليين الذين هم جزء لا يتجزأ من دولة إسرائيل، وأنه من الضروري تصحيح الوضع الحالي وتحقيق العدالة التاريخية؛ وأضافت: "لا يساورني شك في أن هناك إجماعاً واسعاً لدى الجميع في الكنيست بدعم الاقتراح وتأييده وتميريه، والعمل على تنفيذه".

ووفقاً للقناة السابعة، فإنه كجزء من الخطة الأميركية "صفقة القرن"، حصلت إسرائيل على ضوء أخضر من حيث المبدأ لتطبيق السيادة في تلك المناطق، لكن حتى الآن لم يعرف لماذا لم تطبق وما هي تفاصيل الخطة الأميركية بشكل أوضح بهذا الشأن.

وأشاد رؤساء مجالس مستوطنات في غور الأردن والضفة بمبادرة غولان، داعين إلى التصويت عليه بالقراءة الأولى في ظل انعقاد الجلسة العامة للكنيست.

توجهات لضم مناطق من الضفة الغربية

صرح السفير الأمريكي لدى إسرائيل، دافيد فريدمان، خلال مقابلة لصحيفة (يسرائيل هيوم) الإسرائيلية، أن فرض السيادة الإسرائيلية على مناطق ومستوطنات بالضفة الغربية، مسألة إسرائيلية؛ وأضاف فريدمان: "سنعترف بالسيادة الإسرائيلية على مستوطنات الضفة، عندما توقف إسرائيل البناء في مناطق C، وتوافق على التفاوض مع السلطة الفلسطينية". ونقل، عن السفير فريدمان قوله: "تستعد للاعتراف بالسيادة الإسرائيلية على غور الأردن ومستوطنات الضفة الغربية، خلال أسابيع من الإعلان عنها"؛ وأشار إلى أن "الولايات المتحدة الأمريكية، ليست هي من ستعلن عن فرض السيادة الإسرائيلية على مناطق ومستوطنات الضفة الغربية، وأن ذلك مسألة إسرائيلية".

وحض السفير الأمريكي لدى إسرائيل، ديفيد فريدمان، حكومة بنيامين نتنياهو وبينى غانتس، على تسريع الإعلان عن ضم مناطق في الضفة الغربية المحتلة إلى إسرائيل؛ وقال لصحيفة إسرائيلية إنه "إذا أعلنت حكومة إسرائيل عن ذلك، فإن الولايات المتحدة مستعدة للاعتراف خلال الأسابيع القليلة بسيادة إسرائيل على غور الأردن والاستيطان؛ وأنه "عندما تنتهي عملية ترسيم الخرائط، وعندما توافق الحكومة الإسرائيلية على تجميد البناء في تلك المنطقة في مناطق C التي لن تسري عليها السيادة، وعندما يوافق رئيس الحكومة (نتنياهو) على التفاوض مع الفلسطينيين بالاستناد إلى خطة ترامب ("صفقة القرن")، وقد وافق على ذلك منذ البداية، فإننا سنعترف بسيادة إسرائيل في المناطق التي بموجب الخطة ستتحول إلى جزء منها".

ويذكر أن الاتفاق الائتلافي بين حزبي الليكود و"كاحول لافان"، الذي وقع عليه نتنياهو وغانتس، يقضي بالبداية بإجراءات تنفيذ ضم أحادي الجانب بحلول شهر تموز المقبل؛ وحسب فريدمان، الذي يتبنى مواقف غلاة المستوطنين المتطرفين واليمين الإسرائيلي، فإن "العنصر الأهم هو أنه ينبغي أن تعلن حكومة إسرائيل عن السيادة؛ وليس نحن الذين سنعلن عن سيادة

وإنما إسرائيل، وعندها نحن مستعدون للاعتراف بذلك. ومثلما قال وزير الخارجية (الأميركي مايك بومبيو)، فإنه منذ البداية هذا قرار إسرائيلي، ولذلك يجب أن تكونوا أنتم الأوائل". وأضاف فريدمان أنه لن تكون لدى الولايات المتحدة أي شروط، باستثناء تلك التي ذكرها، من أجل الاعتراف بـ"سيادة" إسرائيل؛ وشدد على أنه ليس مطلوباً من إسرائيل التعهد بالموافقة على قيام دولة فلسطينية، وإنما "الشرط في هذا الموضوع هو أن رئيس الحكومة، وهذا ليس شخصاً محدداً وإنما أي رئيس حكومة إسرائيلي، يوافق على التفاوض مع الفلسطينيين، ويدعوهم إلى لقاءات ويبحث معهم، بمحادثات مفتوحة ونية حسنة، لمدة أربع سنوات".

وتابع فريدمان أن "الفلسطينيين لا يريدون المجيء إلى الطاولة حتى الآن؛ وإذا غيروا رأيهم بعد سنتين ووافقوا، فإن على رئيس الحكومة أن يكون ملتزماً بإجراء المداوولات؛ وهذه فترة محددة، ونحن نريد أن تبقى هذه الإمكانية على الطاولة لأربع سنوات". وأعتبر السفير الأميركي أن البناء في المستوطنات "المعزولة" لن يُجمد، وإنما لن يتم توسيعها، بحيث يستمر البناء إلى أعلى، ما يعني زيادة عدد المستوطنين فيها؛ وقال إن "الغالبية العظمى من الاستيطان، أي حوالي 400 ألف شخص، سيستمر بالعيش بموجب قواعد البناء نفسها الموجودة داخل الخط الأخضر؛ وسيكون ما بين 10 آلاف إلى 15 ألفاً من السكان الذين سيكونوا تحت سيادة إسرائيل من دون إمكانية توسع؛ وإلى جانب ذلك، سيكون بالإمكان التوسع إلى أعلى".

وتابع أن مستوطنة "بيت إيل" والبور الاستيطانية في الخليل هي "القلب التاريخي ليهودا والسامرة"، وأنه "من خلال محادثات مع إسرائيليين من كافة المستويات، فهمت أنهم يعتقدون أن هذه الخطة الأفضل لإسرائيل؛ ولو لم أسمع ذلك، لما كنت هادئاً؛ وواضح لنا أنه مثلما نحن، الأميركيين، لن نتنازل أبداً عن تمثال الحرية، رغم أن هذه مساحة صغيرة جداً، فإنه أنتم أيضاً لن تتنازلوا عن هذه الأماكن".

الاتحاد الاوروبي والضم

قدّم سفير الاتحاد الأوروبي وسفراء تسع دول أوروبية احتجاجاً رسمياً لرئيس الحكومة الإسرائيلية، بنيامين نتنياهو، وحليفه في الائتلاف الحكومي المقبل، رئيس "كاحول لافان"، بيني غانتس، على خطط حكومتهما ضمّ أجزاء من الضفة الغربية المحتلة. ووفقاً لما ذكرت القناة 13 في تلفزيون العدو، فإنّ هذه الدول هي: بريطانيا وألمانيا وفرنسا وأيرلندا وإيطاليا وإسبانيا والسويد وبلجيكا، بالإضافة إلى سفير الاتحاد الأوروبي. وجاء الاحتجاج الرسمي خلال اجتماع على الإنترنت ضمّ السفراء ونائبة مدير قسم أوروبا في وزارة الخارجية الإسرائيلية، آنا أزارى؛ وأوضح الدبلوماسيون الأوروبيون أنّ الهدف من الاحتجاج هو قلقهم "الشديد من بند في الاتفاق الحكومي يمهدّ لضم أجزاء من الضفة الغربية"، وأضافوا أنّ "ضمّ كل جزء من الضفة الغربية يشكلّ خرقاً واضحاً للقانون الدولي" وأنّ "خطوات أحادية الجانب كهذه ستضرّ بجهود تجديد مسار السلام، وسيكون لها تأثير بالغ الخطورة على الاستقرار في المنطقة وعلى مكانة إسرائيل في الساحة الدولية". وبحسب القناة، عبّر السفراء عن قلقهم من نية حكومة نتنياهو الإعلان عن مناقصات جديدة في الثالث من أيار/مايو المقبل لبناء وحدات استيطانية في "غفعات همتوس" بالقدس المحتلة، وطالبوا بتجميد نشرها؛ ولاقى عزم الاحتلال الإسرائيلي على فرض "السيادة الإسرائيلية" على مناطق في الضفة الغربية، تنديداً أوروبياً وروسياً، بينما دافعت الولايات المتحدة الأميركية عن القرار "بشدة".

فيما أكد نائب رئيس الوزراء الأيرلندي، وزير الشؤون الخارجية والتجارة سيمون كوفيني، خطورة أي خطوة من قبيل ضم الأراضي في الضفة الغربية، لأنها جزء من الأراضي الفلسطينية المحتلة؛ وقال إن القانون الدولي يحظر ضم الأراضي بالقوة، بما في ذلك ميثاق الأمم المتحدة، متى وحيثما يحدث، في جوار أوروبا أو على مستوى العالم، وهذا مبدأً أساسياً في علاقات الدول وسيادة القانون في العالم الحديث، ولا يمكن لدولة واحدة أن تضعها جانبا حسب الرغبة؛ وأكد التزام بلاده بحل الدولتين المتفاوض عليه والذي ينهي الاحتلال

الذي بدأ في عام 1967، والقدس عاصمة الدولتين، على أساس القانون الدولي، والمعايير المتفق عليها دولياً، وقرارات مجلس الأمن الدولي ذات الصلة؛ وشدد على أن موقفهم يتوافق مع موقف الاتحاد الأوروبي القديم، و"نحن نؤمن إيماناً راسخاً بأن هذه هي النتيجة الوحيدة التي ستوفر الأمن والحرية والازدهار للشعبين على المدى الطويل".

بينما أكد الممثل الأعلى للاتحاد الأوروبي للشؤون الخارجية وسياسة الأمن جوزيف بوريل، أن الاتحاد الأوروبي لا يعترف بالسيادة الإسرائيلية على الضفة الغربية المحتلة؛ وقال إن موقف الاتحاد من وضع الأراضي التي احتلتها إسرائيل عام 1967 لم يتغير، تماشياً مع القانون الدولي وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة، بما في ذلك القراران 242 (1967)، و338 (1973)؛ وشدد على أن أي ضم يشكل انتهاكاً خطيراً للقانون الدولي، وسيواصل الاتحاد الأوروبي مراقبة الوضع عن كثب وآثاره الأوسع نطاقاً، وسيتصرف وفقاً لذلك. وذكرت قناة "كان" العبرية، أن مرشح "الحزب الديمقراطي" للانتخابات الأمريكية، جون بايدن، عارض الخطوة الإسرائيلية لضم أراضٍ في الضفة الغربية؛ وبحسب مستشاره للسياسات الخارجية، أكد بايدن ذلك أمام نشطاء يهود في الحزب، مضيفاً أنه يعارض دائماً خطوات أحادية الجانب قد تضع عراقيل أمام تطبيق حل الدولتين.

ومن جهة أخرى تعهد المرشح الديمقراطي لانتخابات الرئاسة الأميركية جو بايدن بإبقاء سفارة بلاده في دولة الاحتلال في موقعها الجديد في القدس المحتلة، إذا ما انتخب رئيساً للولايات المتحدة، وفي الوقت نفسه إعادة فتح القنصلية الأميركية في القدس الشرقية وبذل جهود لإبقاء حل الدولتين قابلاً للتطبيق؛ وأعرب نائب الرئيس السابق عن أسفه للخطوة التي أقدم عليها الرئيس دونالد ترامب بنقل السفارة من تل أبيب، وقال إن السفارة "ما كان ينبغي أن تُنقل من مكانها" قبل التوصل إلى اتفاق سلام في الشرق الأوسط.

السلطة الفلسطينية تهدد بقطع العلاقات مع إسرائيل بحال الضم

أبلغ مسؤولون في السلطة الفلسطينية ما يسمى بـ"منسق أعمال الحكومة الإسرائيلية" في الضفة الغربية وقطاع غزة، الضابط في جيش الاحتلال كميل أبو ركن، بأنه في حال نفذت إسرائيل مخطط ضم مناطق في الضفة الغربية إليها، فإن السلطة الفلسطينية ستقطع كافة علاقاتها مع إسرائيل، وبضمن ذلك التنسيق الأمني، حسبما ذكرت صحيفة "معاريف".

وقالت الصحيفة أن هذه الرسالة الفلسطينية التي جرى نقلها عبر قنوات رسمية، تأتي في أعقاب توقيع الاتفاق الائتلافي لتشكيل حكومة إسرائيلية جديدة بين رئيس حزب الليكود، بنيامين نتنياهو، ورئيس حزب "كاحول لافان"، بيني غانتس؛ الذي نص على أن المجلس الوزاري المصغر للشؤون السياسية والأمنية (الكابينيت) للحكومة الجديدة سيبدأ مداولات حول ضم مناطق المستوطنات وغور الأردن لإسرائيل، بحلول مطلع شهر تموز المقبل.

وأعلن نتنياهو بعد توقيع الاتفاق الائتلافي أن مخطط الضم سيبدأ في الصيف المقبل، وأن "الرئيس ترامب تعهد بالاعتراف بسيادة إسرائيل على المستوطنات وغور الأردن، وأنا واثق من أن هذا التعهد سيطبق خلال عدة أشهر".

وحسب الصحيفة، فإن جهات في إسرائيل تعتقد أن تهديدات السلطة الفلسطينية بقطع العلاقات مع إسرائيل في حال تنفيذ الضم هي "تهديدات جدية" خلافاً لتهديدات سابقة لم يتم تنفيذها، خاصة بما يتعلق بالتنسيق الأمني بين أجهزة الأمن الفلسطينية وجيش الاحتلال؛ وأضافت أن "الانطباع في إسرائيل هو أن السلطة الفلسطينية تعاني من ضائقة مقابل الجمهور الفلسطيني، الذي ينظر إلى الضم على أنه خطوة ستغير الواقع في المنطقة".

وأشارت الصحيفة إلى أنه على الرغم من تصريحات السياسيين الإسرائيليين حول الضم، لكن الجيش الإسرائيلي لم يطالب بعد بإعداد ورقة موقف حول الموضوع، يستعرض من خلالها الانعكاسات الأمنية المحتملة على الوضع الأمني في الضفة الغربية، وتبعات ذلك على العلاقات بين إسرائيل والأردن؛ ورجحت الصحيفة أنه بعد تنصيب الحكومة الجديدة، وبدء غانتس مزاولة مهامه كوزير أمن، سيطالب الجيش بطرح ورقة موقف في موضوع الضم؛ وقالت الصحيفة إن جهاز الأمن الإسرائيلي يستعد لسيناريوهات تتوقع تصعيداً أمنياً في الضفة

ويجري اتصالات مع جهات أمنية في الأردن، "توجد لإسرائيل علاقات جيدة جدا معها في مستوى التنسيق الأمني وبشكل أفضل من العلاقات بين السياسيين في الجانبين".

زيارة بومبيو: أولوية الضمّ وإيران والصين

زار وزير الخارجية الأميركي، مايك بومبيو، إسرائيل، لمناقشة "قضايا أمنية تتصل بالدور الإيراني في المنطقة"، بحسب وزارة الخارجية الأميركية؛ والتقى بومبيو برئيس حكومة العدو، بنيامين نتنياهو، ورئيس قائمة "كاحول لافان"، بيني غانتس، في يوم تنصيبهما رئيساً ورئيساً بديلاً للحكومة؛ ووافيد أن بومبيو التقى كذلك رئيس جهاز الموساد، يوسي كوهين؛ وأضافت المصادر الدبلوماسية أن زيارة بومبيو الخاطفة تهدف إلى تنسيق المواقف بين الإدارة الأميركية وحكومة العدو الجديدة بخصوص الضمّ الإسرائيلي للمستوطنات في الضفة الغربية، المقررّ في تموز المقبل، وتبديد المخاوف الإسرائيلية من تخفيف متوقع للعقوبات الأميركية على إيران، تبادل للمعلومات عن الغارات الإسرائيلية في سورية التي تستهدف خفض الوجود الإيراني فيها، "وربما التعبير عن عدم ارتياح أميركي من الاستثمارات الصينية الواسعة في إسرائيل؛" ويتركز قلق الولايات المتحدة من الاستثمارات الصينية في إسرائيل على مخطّط بناء أكبر منشأة لتحلية مياه البحر على ساحل المتوسط حصلت شركة صينية على مناقصة لبنائه؛ وحذر مسؤولون أميركيون، من أن هذه الاستثمارات ستلقي بظلالها على العلاقات الإسرائيلية - الأميركية، خصوصاً في ظلّ التوترات الأميركية - الصينية المتزايدة على وقع تفشيّ فيروس كورونا.

أما اللقاء مع كوهين فركز على الأوضاع في إيران والعقوبات الأميركية المتواصلة بالإضافة إلى نتائج الغارات الإسرائيلية في سورية، و "كوهين على اتصال دائم مع الأميركيين لضمان عدم تخفيف العقوبات على إيران رغم الأزمة الصحيّة (في إيران) التي أعقبت تفشيّ فيروس كورونا"، وأضاف أن إسرائيل قلقة من الضوء الأخضر الذي منحه الإدارة الأميركية للحكومة العراقية الجديدة لاستيراد الطاقة من إيران".

وورد في بيان الخارجية الأميركية أنه "تحت إدارة ترامب، التزام الولايات المتحدة بإسرائيل قوية دائم؛ الدولتان ستعاملان سوية مع تهديدات للأمن ومع ازدهار مواطنيهما"، وأضاف "في هذه الظروف التي تثير التحديات، نقف إلى جانب أصدقائنا، وأصدقائنا يقفون إلى جانبنا". وأغفل بيان الخارجية الأميركية التطرق إلى ضم الاحتلال للمستوطنات في الضفة الغربية، المقرر أن يعلن عنه في تموز المقبل، ويواجه مؤخرًا التباسًا أميركيًا، فبينما أعلن بومبيو عن تأييده أكثر من مرة لـ "حق إسرائيل في الضم"، نقلت وسائل إعلام إسرائيلية أنه مشروط بالاعتراف "بدولة فلسطينية"؛ وكان ننتياهو أجرى اتصالًا هاتفيًا بالرئيس الروسي، فلاديمير بوتين، لنقاش "التطورات الأخيرة في المنطقة، والأوضاع في سورية"، بحسب بيان مقتضب صادر عن مكتب ننتياهو، لم يورد أية تفاصيل أخرى.

وفي نيسان الماضي، بحث بومبيو مع ننتياهو، "نقش فيروس كورونا وتصرفات إيران المضعضة للاستقرار في المنطقة"؛ وكتب بومبيو في تغريدة على حسابه في تويتر "بحثنا الجهود الأميركية والإسرائيلية لاحتواء وتخفيف كورونا" دون أن يخوض في أية تفاصيل، وأضاف أنهما بحثا "تصرفات إيران المضعضة للاستقرار في المنطقة". ويأتي اللقاء بين بومبيو وننتياهو وسط تطورات سياسية وعسكرية تتعلق بإيران والولايات المتحدة في المنطقة العربية، منها بدء سحب قوات أميركية من السعودية، الإعلان الإسرائيلي أن إيران بدأت الانسحاب من سورية، اغتيال قائد فليق القدس الإيراني، قاسم سليمان.

استطلاع : غالبية الإسرائيليين يعارضون الضم

أظهر استطلاع نشرته حركة "قادة لأجل أمن إسرائيل" بأن غالبية الاسرائيليين يعارضون فكرة ضم مناطق الضفة الغربية إلى إسرائيل؛ ووفقا لموقع واللا؛ فقد أظهر الاستطلاع بأن 26% فقط أيدوا ضم مناطق الضفة الغربية، في حين فضل أكثر من 40% من المشاركين خيار حل الدولتين على خيار الدولة الواحدة الذي يقضي بضم الضفة الغربية. وقد أظهرت

نتائج الاستطلاع أيضا بأن عدد كبير من حزب الليكود اليميني يعارضون أيضا فكرة ضم الضفة الغربية، حيث صوت 36% من جمهور اليمين ضد الضم. أما فيما يتعلق بضم الأغوار فقد أظهرت الاستطلاع بأن الغالبية بما في ذلك جمهور اليمين يعارضون ضم الأغوار خوفا من تضرر العلاقات الاسرائيلية مع المملكة الاردنية.

بينيت يصادق نهائيا على مشروع المصعد في الحرم الإبراهيمي

أعلن وزير أمن الاحتلال، نفتالي بينيت، عن مصادقته النهائية على مشروع استيطاني في مدينة الخليل جنوبي الضفة الغربية، يتضمن مصادرة أراض فلسطينية في الخليل لإقامة طريق لمرور زوار الحرم الإبراهيمي من المستوطنين ذوي الاحتياجات الخاصة، فضلا عن إقامة مصعد لهم؛ وذكرت القناة 7 الإسرائيلية، أن بينيت أصدر توجيهات لما يسمى "منسق أعمال الحكومة في المناطق" المحتلة، كميل أبو ركن، بالقيام بجميع الخطوات اللازمة لمصادرة الأرض للشروع بمشروع "تسهيل الوصول إلى الحرم الإبراهيمي"، وما كان من بينيت إلا أن شارك خبر القناة على حساباته الرسمية بمواقع التواصل الاجتماعي؛ وفتت الموقع الإلكتروني للقناة اليمينية، إلى أن بينيت سمح لمجلس التخطيط الأعلى الإسرائيلي، بممارسة سلطاته لاستكمال جميع إجراءات التخطيط مقابل بلدية الخليل، على الأراضي الفلسطينية الخاصة التي سيتم مصادرتها لتنفيذ المخطط الاستيطاني، الذي يهدد بمصادرة مساحات واسعة في محيط الحرم الإبراهيمي.

وشدد بينيت من خلال مصادقته على ضرورة "تنفيذ المشروع دون تأجيل"، وذلك في أعقاب حصوله مصادقة السلطات القضائية، بالإضافة إلى مصادقة رئيس الحكومة، بنيامين نتنياهو، ووزير الخارجية، يسرائيل كاتس.

وصادق المستشار القضائي للحكومة، أفحاي مندلبليت، على قرار يقضي بمصادرة أراض في الحرم الإبراهيمي في مدينة الخليل بالضفة الغربية، من دائرة الأوقاف الإسلامية وتوظيفها للمشاريع التهويدية والاستيطانية تحت ذريعة التطوير والتوسع؛ وأتت مصادقة

مندبلية على المصادرة لمساحات الأراضي بتخوم الحرم والتي تديرها دائرة الأوقاف، وذلك من أجل "تحديث" المكان وملائمته للمعاقين من المستوطنين واليهود والسياح الأجانب، وإقامة مسارات لأصحاب الإعاقات بالحركة تضمن وصولهم إلى مبنى الحرم الإبراهيمي.

تحولات بمواقف المقدسيين تجاه الاحتلال

أكدت سلسلة استطلاعات جديدة، على أن الفلسطينيين في القدس المحتلة يفضلون المواطنة الفلسطينية على المواطنة الإسرائيلية؛ ووفقاً لهذه الاستطلاعات، التي وُصفت بأنها "استطلاعات عميقة"، فإن 15% من المقدسيين يفضلون حمل الجنسية الإسرائيلية، علماً أن هذه النسبة كانت 52% قبل العام 2015؛ وأجرى هذه الاستطلاعات "معهد واشنطن" بالتعاون مع خبراء استطلاعات فلسطينيين، حسبما ذكرت صحيفة "يسرائيل هيوم"؛ وأشرف على الاستطلاعات الباحث في المعهد، الدكتور ديفيد بولوك. وأجريت الاستطلاعات خلال العامين الماضيين وفي شهري كانون الثاني وشباط من العام الحالي، وتم استعراض نتائجها خلال ورشة عبر تطبيق "زوم" عقدها "معهد القدس لبحث السياسات"، وهو معهد إسرائيلي، ويجري بولوك استطلاعات حول مواقف الفلسطينيين في القدس المحتلة منذ العام 2010.

وحسب بولوك، فإنه خلال الأعوام 2010 - 2015، كان الكثيرون من المقدسيين يفضلون المواطنة الإسرائيلية لأسباب عملية ومن دون علاقة للهوية الذاتية أو الأيديولوجية؛ "لقد أرادوا إمكانية مريحة أكثر من أجل الحصول على العمل والتعليم والصحة والرفاه والشروط الاجتماعية، وحتى للوصول إلى شاطئ البحر؛ لكن في الأعوام الخمسة الأخيرة طرأ تغيراً دراماتيكياً، وأنا كخبير استطلاع لم أشهد مثله أبداً؛ إذا أنه فجأة انخفضت نسبة الذين يفضلون حمل المواطنة الإسرائيلية من 52% إلى 15%، وأقلية صغيرة فقط في القدس الشرقية تقول في الاستطلاعات الآن، إنه إذا كان الخيار بيدهم فإنهم سيختارون المواطنة الإسرائيلية".

وتطرق بولوك إلى أسباب هذا التغيير، قائلاً إنه "استوضحنا من خلال استطلاعات عميقة من الفلسطينيين سبب تغيير تفضيلهم؛ وثمة أجوبة على ذلك يوفرها الفلسطينيون أنفسهم: أولاً، انتفاضة السكاكين التي بدأت في تشرين الأول 2015 واستمرت لسنة ونصف السنة ورد الفعل الإسرائيلي الشديد حسبما شهدوه بمشاعرهم الوطنية؛ ثانياً، التوتر حول (المسجد) الأقصى. فالكثيرين من الفلسطينيين في القدس الشرقية، وكذلك في الضفة الغربية، مقتنعين بأن إسرائيل تشكل تهديداً على الأقصى"؛ وأضاف بولوك أن "الدافع الثالث للتغيير هو النشاط المتزايد ضد إسرائيل في القدس الشرقية من جانب السلطة الفلسطينية، حماس، الحركة الإسلامية الشمالية، تركيا وجهات أخرى؛ كما أن حقيقة أن 150 ألفاً من الفلسطينيين في القدس الشرقية يعيشون اليوم "خلف الجدار الأمني"، وإمكانية حصولهم على الخدمات الإسرائيلية متاحة بشكل أقل، تؤثر على التغيير البالغ في مواقفهم"؛ وأشار إلى أن "معظم الفلسطينيين ما زالوا يعتقدون أن إسرائيل ليست دولة شرعية، ويتوقون إلى فلسطين التاريخية كلها، لكنهم واقعون بشكل كافٍ كي يقولوا للمستطعين إن "هذا حلم" وأن "إسرائيل موجودة كي تبقى هنا".

وتثير الاستطلاعات التي يجريها بولوك اهتمام لدى الفلسطينيين والأميركيين ومسؤولين إسرائيليين، حسب الصحيفة. ودققت الاستطلاعات، على خلفية مواقف الفلسطينيين تجاه إسرائيل، في أسباب عدم اندلاع انتفاضة أخرى؛ وتبين أن "الفلسطينيين يتخوفون من رد فعل إسرائيلي شديد، إلى جانب عدم الثقة بقيادتهم"؛ ويذكر أن الاحتلال ارتكب جرائم حرب بحق الفلسطينيين في الانتفاضتين، اللتين اندلعتا في العامين 1987 و2000، وخلال أي احتجاجات نظمها الفلسطينيون ضد الاحتلال وممارساته؛ وأضاف أن "الفلسطينيين مهتمون أكثر حالياً بحياتهم اليومية - كسب الرزق، الصحة، التعليم والعائلة"؛ وأنه "يجب بلورة الحلول المستقبلية في القدس الشرقية من خلال الأخذ بالحسبان آراء، شعور ومشاعر السكان الفلسطينيين".

العدو يطلب وقف إطلاق الحوامات تجاه المستوطنات

كشفت مصادر فلسطينية مطلعة، أن إسرائيل طلبت من المخابرات المصرية نقل رسالة لحماس بضرورة وقف ما أسمتها "الاستفزازات" التي تجري على الحدود من قبل فصائل، بتسيير حوامات صغيرة باتجاه المستوطنات المحاذية للجدار الحدودي لقطاع غزة، لدقائق، ثم إعادتها للقطاع؛ وبحسب المصادر فإن جيش الإحتلال رصد مؤخراً حركة غير اعتيادية لحوامات صغيرة تدخل من قطاع غزة باتجاه كيبوتسات إسرائيلية مجاورة للحدود، ثم تعود سريعاً للقطاع؛ وأشارت المصادر، إلى أن إسرائيل وعبر مكتب رئيس مجلس الأمن القومي في تل أبيب مئير بن شبات، أبلغت جهاز المخابرات المصرية، أن الحوامات يتم تسييرها عن بعد من قبل عناصر فلسطينية من داخل مرصد منتشرة على الحدود، وخاصةً من قبل عناصر ينتمون لحركة الجهاد الإسلامي؛ وقالت المصادر، إن مصر نقلت الرسالة لحركة حماس، والتي هددت إسرائيل خلالها بأنها ستعمل من أجل إسقاط هذه الحوامات؛ وتشير مواقع للمستوطنين لازدياد عمليات اختراق الحوامات للحدود، فيما يلتزم جيش الإحتلال الصمت إزاء ما يحدث؛ وهذه ليست المرة الأولى التي تخترق فيها حوامات فلسطينية تتبع للمقاومة في القطاع، الحدود، وتتفد عمليات رصد، فقد جرى استخدام بعضها أثناء التصعيد العسكري لإطلاق قنابل صغيرة تجاه أليات ومجموعات جنود الإحتلال؛ وأعلن جيش الإحتلال في أكثر من مرة، تمكن قواته من إسقاط طائرات بدون طيار حلقت على مرتفعات عالية في سماء بحر قطاع غزة.

وظهرت تلك الطائرات لأول مرة في عدوان 2014 والتي أطلقت عليها كتائب القسام اسم "طائرات الأباييل"؛ واغتال عناصر من الموساد في الخامس عشر من كانون أول 2016، المهندس التونسي محمد الزواري، الذي تبين أنه ينشط في مجال تطوير الطائرات بدون طيار، وتبين لاحقاً أنه ناشط في كتائب القسام، وعمل على تطوير تلك الطائرات.

صفحة التبادل بين إسرائيل وحماس

أفادت وسائل الإعلام العبرية، بوجود تقدم في الاتصالات لعقد صفقة تبادل أسرى، بين إسرائيل وحركة حماس، من خلال تدخل وسطاء جدد بالمفاوضات بين الطرفين؛ وذكرت صحيفة "يديعوت أحرونوت"، نقلاً عن صحيفة "دي تسايث" الألمانية، أن شخصيات من المخابرات الألمانية ودبلوماسي سويسري، وجنرال مصري، على صلة بمفاوضات صفقة التبادل بين الطرفين؛ وأضافت الصحيفة، أن دبلوماسي سويسري ومسؤولان رفيغان في المخابرات الألمانية، وجنرال مصري، ممن شاركوا بالسابق في مفاوضات صفقة شاليط، يتوسطون الآن لعقد صفقة تبادل جديدة بين إسرائيل وحماس.

ونقلت عن مصادر دبلوماسية أوروبية قولها، "إن الوسطاء الجدد، أجروا مؤخرًا زيارات مكوكية بين غزة والقدس والقاهرة، في محاولة للتوصل إلى صفقة تبادل شاملة بين الطرفين". وفي سياق متصل، ذكرت القناة الـ 12، أن وفدًا من حماس سيتوجه إلى القاهرة، للاجتماع بالمخابرات المصرية، ومناقشة صفقة التبادل مع إسرائيل؛ يشار إلى أن حركة حماس نفت وجود أي تقدم نوعي بشأن مفاوضات صفقة تبادل أسرى مع إسرائيل؛ وأكد قناة (كان)، أن الكرة الآن في ملعب حركة (حماس)، فيما يتعلق بصفقة تبادل أسرى، لافتة إلى أن إسرائيل لا تريد صفقة جزئية، ولكن صفقة تشمل الإفراج عن الإسرائيليين المحتجزين بقطاع غزة؛ بدوره، زعم المحلل العسكري في صحيفة (هآرتس) الإسرائيلية، عاموس هرائيل، أن إسرائيل وحركة (حماس) تفاوضا مؤخرًا، عبر وسط ثالث، وذلك على تقديم مساعدات طبية لقطاع غزة، لمواجهة فيروس (كورونا)، في إطار مفاوضات صفقة تبادل أسرى.

وكانت القناة 13 الإسرائيلية، قد أعلنت في وقت سابق، أن رئيس حكومة الاحتلال، بنيامين نتنياهو، عقد اجتماعاً عبر الهاتف بشكل آمن للجنة الوزارية لشؤون الأسرى والمفقودين؛ لمناقشة الاتصالات مع منظمة (حماس) كان هذا أول اجتماع للجنة الوزارية، حول هذا الموضوع؛ وكشفت قناة "كان" العبرية؛ إن الوسيط السويسري هو رونالد ستاينغير، دبلوماسي وقاضي سويسري، وهو المبعوث الرسمي السويسري للشرق الأوسط، وشغل بالسابق منصب ممثل سويسرا لدى السلطة الفلسطينية برام الله؛ وأضافت أن ستاينغير نقل على مدار

السنوات الماضية، رسائل بين الطرفين الإسرائيلي والفلسطيني، في محاولة لكسر الجمود بشأن التقدم نحو صفقة تبادل أسرى، وأنه اجتمع مؤخرا مع عدة شخصيات قيادية بحماس. وأكدت مصادر فلسطينية، أن مباحثات صفقة التبادل بين حماس وإسرائيل، بشأن صفقة التبادل، ما زالت في مراحلها الأولى، وأن الفجوات كبيرة بين الطرفين.

دعوة إلى خارطة طريق للتطبيع

دعا جنرال إسرائيلي، إلى خارطة طريق للتطبيع مع الدول العربية، وحول التساؤلات عما إذا كانت إسرائيل تخلت عن هذه الفكرة خلال شهر رمضان؛ وقال الجنرال داني سيترينوفيتش في مقال نشره موقع "زمن إسرائيل"، إن "بث مسلسلات تبث الكراهية ضد إسرائيل، مظهر لظاهرة أوسع وأعمق تدعم استعداد قادة العالم العربي، مع التركيز على قادة الدول المعتدلة، كمصر، لغض الطرف عن التحريض ضد إسرائيل واليهود، رغم اتفاقية السلام القائمة بين الجانبين، ورغم أن المسؤولين الإسرائيليين يعبرون عن عدم رضاهم عن الظاهرة، فلا يبدو أنها تضر بعلاقتها الأمنية".

علاقات أمنية

وأشار سيترينوفيتش، الذي خدم 25 عاما في مناصب قيادية متنوعة في وحدات الاستخبارات وجمع المعلومات، إلى أن "العلاقة الأمنية الإسرائيلية المصرية بأعلى مستوياتها، بسبب حملتهما المشتركة ضد تنظيم الدولة بسيناء، لأنها تهدد مصالحهما في المنطقة، رغم أن الأمر برمته يترك تأثيراته على السياسة الأوسع التي تتبعها إسرائيل تجاه الدول العربية، خاصة مصر والأردن"؛ وأكد سيترينوفيتش الذي عمل في السفارة الإسرائيلية بواشنطن، وحاصل على ماجستير العلاقات الدولية من الجامعة العبرية، ويشغل منصب رئيس الأكاديمية الرقمية لإسرائيل أن "هذه العلاقات العربية الإسرائيلية تقودها المنظومة الأمنية الإسرائيلية في المقام

الأول، والقرب الشخصي من رؤساء الدول، دون أن يصل لعموم السكان لعقود قادمة، مما خلق وضعاً جديداً في ظل التقارب العميق بين إسرائيل وجيرانها على المستوى الأمني". وأضاف أنه "سواء كان التهديد الذي يشكله الراديكاليون على النظامين المصري والأردني، أو التهديد الإيراني لدول الخليج، فيبدو أن المخابرات الإسرائيلية وقوتها التكنولوجية تجذب الدول العربية لتوثيق العلاقات معها لمساعدتها على التعامل مع مخاوفها الأمنية". وأوضح أن "إسرائيل ترى ذلك كدليل على قوة الشرق الأوسط، واستعداد قادة دوله لقبولها كجزء لا يتجزأ من المنطقة، وهي في عجلة من أمرها لتشدّد العلاقات الأمنية مع تلك الدول، دون تضيق العلاقات المدنية بينهما، ورغم الأمن والقرب الشخصي بين إسرائيل ورؤساء الدول، لكنه لا يتخلل إلى عموم السكان، الذين لا يزالون، بعد عقود من اتفاقية السلام والحرب الأخيرة، ينظرون إلى إسرائيل على أنها عدو".

استقرار الأنظمة

وأضاف سبترينو فيتش أن "هذه الحقيقة واضحة في علاقات إسرائيل مع مصر والأردن، ورغم اتفاق السلام بين هذه الدول، لكنه لا توجد علامة على التطبيع بينها، رغم أن علاقاتها قائمة على سفارات محصنة وصغيرة، وسياحة مهملّة، واتفاقيات اقتصادية ذات تأثير جزئي، وتعاون محدود في الطيران، دون تعاون ثقافي، واجتماعات عامة نادرة بين قادتها، صحيح أن هناك تعاوناً اقتصادياً محدوداً، لكنه لا يدرك تماماً إمكانات العلاقة". وأشار إلى أن "سلطات تلك الدول تحرص على عدم توطيد العلاقات مع المجتمع المدني في إسرائيل، وتعتبر أي أحد من مواطنيها يتواصل مع الإسرائيليين جاسوساً، وفي الوقت نفسه، فإن التعاون الأمني لا يتعرض للخطر فحسب، بل يتم تكثيفه أحياناً وفقاً للتهديد الذي تشكله هذه البلدان في المجال الأمني"؛ وأكد أن "أسباب امتناع الدول العربية المعتدلة عن تعزيز العلاقات مع إسرائيل معروفة، أهمها الخوف من رد فعل مواطنيها على تضيق هذه العلاقات، بجانب الرغبة الحقيقية في الحفاظ على مصطلح "العدو الإسرائيلي"؛ واستكمال المبرر

الأمني لمواصلة بناء جيوشها، والمخاوف أنه بدون حل القضية الفلسطينية، فإن أي حدث في الأراضي المحتلة يضر بهم، وبالتالي يجب عليهم اعتماد سياسات "عقائدية" علانية تجاه إسرائيل؛ وأوضح أن إسرائيل مرتاحة لهذه اللعبة، فبالنسبة لها يبدو أن العلاقات الأمنية ضرورية، أقل من أهمية باقي القضايا المدنية الأخرى، وإذا كان بإمكان رئيس الوزراء أو كبار المسؤولين الأمنيين التقاط هاتف أو الاجتماع، بدون دعاية مع نظرائهم، فهذا أمر مرض.

وأضاف أن "التصور الحالي في إسرائيل هو أن الحكام في الدول العربية ليس لديهم القدرة و/أو الرغبة في المضي قدمًا في التطبيع معها، وأن هذه التحركات قد تعرض الحكام في بلدانها للخطر، وتؤكد هذه السياسة لقادة الدول العربية أنه ليست هناك حاجة حقيقية للتركيز على قضايا التطبيع، وأن إسرائيل ستقوم "بتسليم البضائع على الجانب الأمني" على أي حال، لأن بقاءهم في السلطة يخدم مصلحتها".

القضية الفلسطينية

وأوضح "أنه ليس من المستغرب أنه عندما حدث تغيير عميق في النظام المصري، عبر الإطاحة بحسني مبارك، وانتخاب محمد مرسي، أثرت العديد من الأسئلة في إسرائيل فيما يتعلق بمستقبل اتفاق السلام مع مصر، ورغم أن هذا السلام لم يتم التنازل عنه، لكن مجرد الخوف أن إسرائيل اعتقدت أن سلامها كان مع مبارك وكبار ضباط الجيش المصري فقط". وأشار إلى أن "إسرائيل تقدر بحق أن العلاقات مع الدول العربية، ومنها دول الخليج، لا يمكن تعزيزها دون أي تقدم في علاقتها بالفلسطينيين، وهو ما لا تنوي القيام به، لكن مسلسلات رمضان التي تبث في الخليج تؤكد أن هناك تحولًا عقليًا بمكان إسرائيل في الشرق الأوسط في دول مثل السعودية، رغم أن شعوب الخليج، بعكس المصريين والأردنيين، لم يعرفوا الحروب مع إسرائيل؛ وتابع أن "العلاقة الإسرائيلية العربية الخليجية، تعتمد على التهديدات المشتركة، لأن ضعف خلايا داعش في سيناء، وانخفاض تهديد إيران تجاه دول الخليج، قد يضر بعلاقة

إسرائيل بها، خاصة إذا عادت القضية الفلسطينية لعناوين الأخبار، لذلك يمكن الاعتقاد بأن التحركات الكبيرة المتمثلة بضم الضفة الغربية سيكون لها تأثير عميق على العلاقات القائمة والناشئة، بسبب خوف هؤلاء الحكام من تعرض استقرارهم للخطر".

وبحسب سبترينو فيتش فإن "إسرائيل إن أرادت أن تضرب بجذورها بعلاقاتها مع الدول العربية، فعليها القيام بعدة إجراءات هامة، أولها نقل مركز ثقل العلاقات معها إلى الكيانات المدنية، التي ستشمل الاعتبارات والاحتياجات الأمنية والسياسية المشتركة، والمطالبة بالتقدم في التعاون المدني كشرط لتعميق التعاون الأمني، وتنويع مساعداتها للنظاميين اللذين يعانون استقراراً هشاً، لأن أي تغيير فيهما سيهدد اتفاقيات السلام بشكل مباشر".

العدو: الانتقال الى مرحلة جديدة بشأن وجود إيران في سوريا

أعلن وزير الجيش الإسرائيلي، نفتالي بنيت، أن إسرائيل تمكنت من الانتقال من مرحلة كبح نفوذ إيران في سوريا إلى طردها بعيداً؛ وبحسب موقع "i24 news" الإسرائيلي، قال بينت: "لم نصل بعد إلى لحظة يتصالح فيها أعداء إسرائيل مع وجود دولة يهودية". وأضاف: "للأسف، لا يمكنني أن أضمن أن هذا سيحدث في جيلنا، حتى هذه الأيام يعمل النظام الإيراني وأذرعته على محاولة إيذاء إسرائيل ومواطنيها؛ هذا فقط يمكنني أن أضمنه: لن تضع دولة إسرائيل أمنها أبداً في أيدي الآخرين؛ سوف ندافع عن أنفسنا بمفردنا؛ وسنواصل نقل الحملة إلى أراضي العدو"، وفق تعبيره.

وأضاف: "لقد انتقلنا من مرحلة كبح نفوذ إيران في سوريا إلى طردها بعيداً، ولن نتوقف، لن نسمح بأن تتعزز التهديدات الاستراتيجية خارج حدودنا دون أن نتصرف؛ جنود الجيش وقادتهم واثقون وحازمون، وبفضله تعالى سننتصر"، على حد قوله. وأشار الموقع، إلى أن هذه التصريحات تأتي متزامنة مع تصريحات وكالة الأنباء السورية الرسمية "سانا" أن الدفاعات الجوية تصدت لغارات جوية إسرائيلية استهدفت مواقع في محيط دمشق، من دون أن تُحدد طبيعة تلك المواقع.

ولفت الموقع الإسرائيلي، إلى أن إسرائيل كثفت في الأعوام الأخيرة وتيرة قصفها في سوريا، مستهدفة بشكل أساسي مواقع للجيش السوري وأهدافاً إيرانية وأخرى لحزب الله؛ ووفقاً للموقع، أكدت إسرائيل أنها ستواصل تصديها لمحاولات إيران الرامية إلى ترسيخ وجودها العسكري في سوريا وإرسال أسلحة متطورة إلى حزب الله؛ و ألمح العديد من المحللين والخبراء والمختصين الإسرائيليين في المجال الأمني بأنّ الهجمات التي يقوم فيها سلاح الجوّ الإسرائيليّ ضدّ أهدافٍ إيرانيّةٍ وأخرى تابعة لحزب الله، في محاولة لوقف تزود حزب الله بالصواريخ الدقيقة، التي غيرت وستغيّر أكثر قواعد الاشتباك، ألمحوا إلى أنّ هذه الهجمات استنفذت نفسها، وعملياً، أضافوا، أنّ هذه الهجمات أو الاعتداءات، التي في العادة لا تعلن إسرائيل عن مسؤوليتها عنها، لم تتمكّن من وقف نقل الأسلحة من إيران إلى سورية، ومن هناك إلى لبنان، لافتين في الوقت عينه إلى أنّ ترسانة حزب الله ما زالت تزداد، وفي الوقت عينه يسعى الإيرانيون لإنتاج الصواريخ الدقيقة كلّها على الأراضي اللبنانية، بحسب أقوالهم. في السياق عنه، نقل محلل الشؤون العسكريّة في صحيفة (يديعوت أحرونوت)، أليكس فيشمان، نقل عن مصادر رفيعة في المؤسسة الأمنيّة، وهو المقرب منها جداً، نقل عنها قولها إنّ وزير الأمن، نفتالي بينيت، وجّه رسالةً حادّةً كالموس إلى الهيئة العامّة لقيادة أركان الجيش الإسرائيليّ مفادها أنّ السياسة في عهده تغيّرت، وأنّه انتقل عملياً من سياسة الردّ على الاستفزازات الإيرانيّة في سورية، إلى سياسة المبادرة وتوجيه الضربات للأهداف الإيرانيّة المنتشرة على الأراضي السوريّة، وأنّ هذه الهجمات ستكون مكثّفةً جداً، طبقاً للمصادر الأمنيّة الرفيعة في تل أبيب.

وأردفت المصادر عينها قائلةً إنّّه حتى الآن كانت إسرائيل تقوم بتوجيه الضربات للأهداف الإيرانيّة عندما كانت تكتشف قيامها بنقل أسلحةٍ متطورةٍ لكسر المعادلة مع حزب الله، أمّا بحسب سياسة الوزير بينيت، تابعت المصادر زاعمةً فإنّ سلاح الجوّ الإسرائيليّ يقوم بتنفيذ الهجمات ليس فقط عند اكتشاف الأسلحة، وبالتالي، شدّدت المصادر على أنّ وزير الأمن

الجديد بينيت قام بتغيير الإستراتيجية الإسرائيلية بشكل كبير جداً، كما ادعت المصادر واسعة الاطلاع في الكيان.

إلى ذلك، رأت دراسة جديدة لمعهد أبحاث الأمن القومي الإسرائيلي إن التهديدات الإيرانية بإمطار الدولة العبرية بالصواريخ في حال تم الاعتداء على سورية، رأت أنها خطوة تصعيدية أخرى من المحاولات الإيرانية أخرى لردع الغرب ودولة الاحتلال من مغبة القيام بتوجيه ضربة عسكرية للجمهورية الإسلامية في إيران، لافتةً إلى أن طهران تلمح إلى أنها ستطرح تل أبيب بالصواريخ عبر حلفائها في المنطقة، سورية، حزب الله وحركة حماس . في السياق عينه، ذكرت دراسة صادرة عن مركز بيغن - السادات للدراسات الإستراتيجية، نشرتها صحيفة (معاريف) العبرية، أن حزب الله، وبمساعدة من إيران وسورية، تمكن من جمع ترسانة من الأسلحة لم يسبق لها مثيل، مشيرة في الوقت عينه إلى أن الهدف الإسرائيلي الرئيسي من هذه الاستعدادات المكثفة هو القضاء تماماً على حزب الله، ومنعه من إعادة تسليح نفسه لسنوات طويلة بعد الضربة القاضية التي سيتلقاها. وكشفت الدراسة النقاب عن أن حزب الله نشر أكثر من ثمانين ألف صاروخ وقذيفة موجهة صوب إسرائيل، وهذه الترسانة تهدد الجبهة الداخلية الإسرائيلية، وأضافت أنه على الرغم من أن حزب الله متورط بشكل كبير في الحرب في سورية، فإن قدراته الهجومية ما زالت في ارتفاع مستمر من ناحية الكم والكيف.

الموقف الإسرائيلي من الوجود الإيراني في سوريا

تتبنى إسرائيل موقفاً متشدداً إزاء الوجود الإيراني أو حزب الله في سوريا، فهي في بداية الاضطرابات والدخول الإيراني إلى سوريا، لم تعط الأمر اهتماماً، ولكنها بعد ذلك بدأت تستشعر الخطر، فقررت منذ عام 2017م ضرب أهداف إيرانية أو للحزب تقترب من حدود الجولان، وقد اغتالت أشخاصاً وقادة ودمرت أهدافاً، ولكنها بعد سنة تقريباً بدأت تطور بنك أهدافها في سوريا للتضييق على إيران والجماعات الموالية لها.

وبدأت في محاولة بالتنسيق مع الأميركيان لإقناع الروس بضرورة اخراج إيران من سوريا، وقدموا للروس إغراءات، على قاعدة أن مصالح روسيا مع إسرائيل أكبر من مصالح روسيا مع إيران، لكن روسيا لا تثق بإسرائيل ولا بالسياسات الأمريكية في الشرق الأوسط، فلم تقبل، وعرضت عليهم وساطة روسية بحيث تبعد إيران والجماعات الموالية لها عن حدود الجولان 100 كم، مقابل وقف العقوبات الأمريكية عن إيران.

إسرائيل رافقت لها الفكرة ولكنها أصرت على استمرار قصف أهداف إيرانية بعد ال 100 كم، خصوصاً بعد مجيء بينت إلى وزارة الدفاع الذي تبني منهجية جديدة تنص على أن أسباب المشكلة الأمنية لإسرائيل ليس حزب الله وحمااس، إنما هؤلاء مظهر وصورة للمشكلة، فيما المشكلة الحقيقية هي رأس الأخطبوط إيران، حيث كانت في السابق تتعامل إسرائيل مع ذبول المشكلة والآن التعامل مع الرأس مباشرة، وقد دعمت الاستخبارات العسكرية "أمان" الفكرة على قاعدة استخدام نار كثيفة في "معركة بين الحروب"، تصل إلى درجة حرب أو مشارف حرب لا حرب شاملة، لأن الأطراف كلها لا تريد حرب شاملة بما فيها إسرائيل وإيران، واعتبرت الاستخبارات العسكرية الإسرائيلية أن الأمر خطير قد يتدرج إلى حرب شاملة، ولكن عدم الرد كذلك يثبت الوجود الإيراني في سوريا، والرؤية المعتمدة والاستراتيجية العسكرية لإسرائيل يجب اخراج إيران من سوريا، عملوا عدة محاولات لإقناع الروس، ولم تنجح، لأن روسيا مقتنعة أنها إذا ساهمت في اخراج إيران من سوريا وهي حليفها في تثبيت نظام الأسد في سوريا، ستكون الهدف الثاني للسياسة الأمريكية-الإسرائيلية، وقد عقد اجتماع أمريكي روسي إسرائيلي في هلسنكي طرح على جدول أعماله كيف نخرج إيران من سوريا ولم يحقق شيء، واعتبرت روسيا الوجود الإيراني في سوريا مصلحة روسيا وورقة ضغط دائمة على إسرائيل والأمريكان.

وورد خبراً إذا كان صحيحاً فهو يعد تطور دراماتيكي على المسرح العسكري والسياسي في سوريا، يقول الخبر المنقول عن المراسل العسكري في موقع بازام العبري:

بأن هناك طائرة إيرانية تقلع بشكل مباشرة من إيران إلى قاعدة حميميم التي تعتبر قاعدة مركزية تابعة لسلح الجو الروسي في سوريا.

ووفقا للموقع فإن الحديث عن أسلوب جديد بدأت تتبعه إيران في سوريا، فبدلا من الهبوط في المطارات السورية وتعريضها للقصف الاسرائيلي، أصبحت تهبط في المطارات الروسية لنقل الأسلحة والإمداد الأمر الذي يجعل من الصعب أمام إسرائيل الرد لتواجدها داخل القواعد الروسية؛ وأضاف بأنه في حال تأكدت هذه التقارير فستكون إسرائيل أمام معضلة كبيرة، حيث ستستمر إيران في تهريب الأسلحة إلى سوريا دون القدرة على تحييدها، ووفقا للتقارير فإن الحديث يدور عن طائرة من نوع إيلوشين 76 أقلعت من مطار "مهراباد" والمعروف أمام أجهزة الاستخبارات الغربية بأنه نقطة انطلاق للأسلحة الإيرانية مباشرة إلى القاعدة الروسية في سوريا. وهذا يعد تطورا مهما في ترتيب العلاقة بين الأطراف المتصارعة في سوريا وتضارب مصالحها؛ والأيام القادمة ستكون حبلية بالتطورات السياسية والعسكرية في ساحة الشمال التي هي الأخطر بالنسبة لإسرائيل، وهذه من ضمن الأمور التي تجعل غزة ليست هدفاً له أولوية في المرحلة القادمة.

اسرائيل تعد لحدثٍ إستراتيجيٍّ كبيرٍ سيغير وجه المنطقة..

كشفت مصادر سياسيّة رفيعة وواسعة الاطلاع في تل أبيب عن أنّ حدثين إستراتيجيين مهمّين للغاية عاشتهما وما زالت تشهدهما منطقة الشرق الأوسط، ولكن بسبب الاهتمام الإعلاميّ المكثّف بجائحة الـ"كورونا" المتفشّيّة لم يتمّ إعطائهما حقهما في وسائل الإعلام على مختلف مشاربها، وفي وسائط التواصل الاجتماعيّ، وأكّدت محلّلة الشؤون السياسيّة في القناة الـ12 بالتلفزيون العبريّ، دانا فايس، قائلةً إنّّه خلال الاهتمام بتطورات فيروس الـ"كورونا" الفتاك، زادت الدولة العبريّة من هجماتها ضدّ الأهداف الإيرانيّة في سوريا، وهو الأمر الذي دفع وزير الحرب في كيان الاحتلال، نفتالي بينيت، إلى القول إنّ إسرائيل تقوم بعملياتٍ كثيفةٍ جدًّا لمنع إيران من التمرّك في سوريا، فيما نقلت وسائل إعلامٍ إسرائيليّة

أخرى عن مصادر في دوائر صنع القرار السياسي والأمنيّ في تل أبيب قولها إنّ إيران “تنازلت” عن تمركزها في بلاد الشام، وأنها بصدد الانسحاب الكامل من سورية، على حدّ تعبيرها.

وفي السياق عينه، نقل محلل الشؤون العسكريّة في صحيفة (يديعوت أحرونوت)، أليكس فيشمان، عن مصادر رفيعة في المؤسسة الأمنيّة قولها إنّ الوزير بينيت، وجّه رسالةً حادّةً كالموس إلى الهيئة العامّة لقيادة أركان الجيش مفادها أنّ السياسة في عهده تغيّرت، وأنّه انتقل عملياً من سياسة الردّ على الاستفزازات الإيرانيّة في سورية، إلى سياسة المبادرة وتوجيه الضربات للأهداف الإيرانيّة المنتشرة على الأراضي السوريّة، وأنّ هذه الهجمات ستكون مكثّفةً جدّاً، طبقاً للمصادر الأمنيّة الرفيعة في تل أبيب.

أمّا الحدث الثاني، الذي عاشته منطقة الشرق الأوسط وما زالت ارتداداته تُلقي بثقلها على مجريات الأحداث في إيران وإسرائيل فكان إطلاق إيران صاروخاً جديداً، حيثُ قال المرابيل السياسيّ لصحيفة يديعوت أحرونوت، إيتمار أيجنر، قال نقلاً عن مصادر رفيعة في تل أبيب إنّ إيران أطلقت لأول مرة قمرًا اصطناعياً عُرف رسمياً بأنه عسكريّ من طرف الحرس الثوريّ واسمه بالعربيّة (نور)، وكشفت في أثناء ذلك عن منصّة جديدة لإطلاق الأقمار الاصطناعيّة، وعن تدشين موقع جديد لإطلاقها، مُضيفاً أنّ هذه الخطوات تُعطي انطباعاً بأنه على الرغم من الأضرار الكبيرة التي لحقت بإيران جرّاء فيروس الـ”كورونا”، فإنّها لا تهمل جهوزيتها العسكريّة.

إسرائيل تسلم الغمر للأردن: انتقادات لحكومة نتنياهو

انسحبت إسرائيل من جيب الغمر الواقع جنوبي البحر الميت إلى الأردن، بعد أن كانت قد سلّمت منطقة الباقورة إلى الأردن، في 9 تشرين الثاني الماضي؛ واستخدم مزارعون إسرائيليون منطقتي باقورة والغمر للزراعة، في أعقاب توقيع اتفاقية "وادي عربة" للسلام بين الجانبين، عام 1994، وامتدت فترة استئجار المنطقتين 25 عاماً.

وكانت الحكومة الأردنية أعلنت، في نهاية العام 2018، أنها لن تمدد عقد تأجير المنطقتين لـ 25 عاما، وذلك بموجب الاتفاقية التي نصت على وجوب الإعلان قبل سنة من انتهاء الاتفاقية عن عدم تمديدتها لـ 25 عاما آخر؛ وجاء قرار الحكومة الأردنية على خلفية التوتر في أعقاب سلسلة أزمات في العلاقات بين الجانبين، بسبب ممارسات الاحتلال بحق الفلسطينيين، وضغوط الشارع الأردني إثر ذلك على الحكومة، التي وصلت إلى حد المطالبة، مرارا وتكرارا، بطرد السفير الإسرائيلي من عمان.

وذكرت صحيفة "يديعوت أحرونوت"، أن المزارعين الإسرائيليين استخدموا أراضي الغمر منذ 36 عاما، وأنه "يتعين على المزارعين، الآن، خوض نضال بيروقراطي ضد الحكومة التي حوّلت إليهم جزء من الميزانية التي تعهدت بها، وليس المبلغ المطلوب، بقيمة 20 مليون شيكل، من أجل بناء دفيئات زراعية جديدة داخل إسرائيل".

ويلقي المزارعون باللائمة على الحكومة الإسرائيلية؛ ونقلت الصحيفة عن رئيس المجلس الإقليمي "العربة الوسطى"، أيال بلوم، قوله إن "إخلاء منطقة زراعية عملت لسنوات طويلة هو أمر مؤلم جدا؛ والحكومة ساعدتنا في دفع ميزانية من أجل تجهيز منطقة بديلة، وأتوجه مرة أخرى داعيا رئيس الحكومة (بنيامين نتنياهو) ومدير عام مكتبه بتحويل الميزانية لانتقال المزارعين بشكل سريع".

وأضاف بلوم أنه "يجب أن نتذكر أن الدولة هي التي أرسلت مزارعينا إلى فلاحه منطقة الجيب (الغمر) في الأردن. والآن بقيت عائلات كثيرة من دون مصدر رزق. والدولة ملزمة بإحضار ميزانيات أخرى وعدم التخلي عن المزارعين الذين تم إخلاتهم من المنطقة الأردنية".

وقال مكتب رئيس حكومة العدو معقبا، إنه بلور خطة وصادق على ميزانية خاصة من وزارة الزراعة من أجل تجهيز أراض بديلة للمزارعين.

وفي إطار تبادل الاتهامات، قال "كيرن كيميت" معقبا، أن "المسؤولة عن أنه لا يمكن لكيرن كيميت تنفيذ العمل في الأراضي (البديلة) هي وزارة المالية، التي تسببت قراراتها بتجميد

الوضع... ونحن مقتنعون بأن الحكومة الجديدة ستغير القرار الخاطيء وتسمح لكيرن كييمت بالعودة إلى تنفيذ أعمال هامة من هذا القبيل".

تأكيد حق فلسطين بالتوجه للمحكمة الجنائية

أكدت المدعية العامة للمحكمة الجنائية الدولية، فاتو بنسودا، مجدداً، أن للمحكمة صلاحية على الأراضي الفلسطينية المحتلة، والتي تشمل الضفة الغربية، بما فيها القدس الشرقية وغزة.

وكانت إسرائيل والولايات المتحدة الأمريكية، ودول أخرى، شككت في صلاحية المحكمة على الأراضي الفلسطينية، معتبرة أنها ليست أراضٍ محتلة.

وقالت بنسودا في تقرير لها: "نظرت النيابة بعناية في ملاحظات المشاركين، وما زالت ترى أن للمحكمة اختصاصاً على الأرض الفلسطينية المحتلة، إنها تطلب باحترام من الدائرة التمهيدية الأولى التأكيد على أن الأراضي التي يجوز للمحكمة ممارسة اختصاصها فيها بموجب المادة 12 (2) (أ) تشمل الضفة الغربية، بما في ذلك القدس الشرقية وقطاع غزة".

وجددت المدعية العامة التأكيد على وجود أساس معقول؛ لبدء التحقيق في الوضع بفلسطين؛ وأشارت إلى أنه بموجب المادة 53 (1) من نظام روما الأساسي، فإن نطاق اختصاص المحكمة الإقليمي يشمل الضفة الغربية، بما في ذلك القدس الشرقية، وقطاع غزة.

ومن جهته رحب المرصد الأورومتوسطي لحقوق الإنسان، بإصدار مكتب المدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية، تقريره في ضوء الآراء الاستثنائية، بشأن حق فلسطين بالتوجه للمحكمة للتحقيق في ارتكاب جرائم حرب في الأراضي الفلسطينية؛ وأكد على أهمية الخطوة، التي تفتح الباب لتحقيق عدالة طال انتظارها، وإنصاف الضحايا الفلسطينيين، مما ارتكبه إسرائيل من جرائم حرب في الضفة الغربية وقطاع غزة والقدس الشرقية.

وشدد على أن ولاية المحكمة الجنائية القانونية على الأراضي الفلسطينية المحتلة، أمر ثابت بموجب انضمام دولة فلسطين لميثاق روما، وبالنظر لمنح فلسطين المحكمة هذه الولاية منذ

قراية الخمسة أعوام، وضرورة عدم خضوع المحكمة لأي عمليات ضغوط سياسية؛ ودعا كافة الأطراف ذات العلاقة والضحايا وذويهم إلى الاستعداد لتقديم شهاداتهم وإفاداتهم والدلائل المتوفرة لديهم، لمساعدة مكتب المدعية العامة، وفريقها في عمليات التحقيق المتوقعة، وتعزيز سير الدفع بفتح التحقيق وضمان نجاحه.

وكان البروفيسور ريتشارد فولك، المقرر الخاص السابق للأمم المتحدة، المعني بحقوق الإنسان في الأراضي الفلسطينية المحتلة، والخبير القانوني، ورئيس مجلس أمناء المرصد الأورومتوسطي لحقوق الإنسان قدم في 16 آذار 2020 رأيه (الاستثنائي) بشأن حالة دولة فلسطين إلى المحكمة الجنائية الدولية؛ وأكد فولك أن تناول الطلب المقدم إلى غرفة المحكمة الجنائية الدولية، مسألة الولاية القضائية الإقليمية على الأراضي الفلسطينية، مشدداً على أن كامل الأراضي الفلسطينية المحتلة، تشكل الأراضي الشرعية لدولة فلسطين، وتخضع لاختصاص المحكمة؛ ودعا فولك إلى إعطاء الأولوية لتوسيع نطاق المساءلة القانونية على حساب الاعتراضات المتعلقة بكون فلسطين دولة ذات سيادة، منبهاً إلى أنه "ليس للمحكمة سلطة إصدار حكم بشأن دولة فلسطين، وعليها بدلاً من ذلك أن تقبل ما هو مقبول على نطاق واسع منذ أن انضمت فلسطين إلى نظام روما الأساسي، واعترفت بها الجمعية العامة للأمم المتحدة كدولة غير عضو".

من جهته ثمن رئيس اللجنة الوطنية المسؤولة عن المتابعة مع المحكمة الجنائية الدولية، صائب عريقات، "التقرير الشجاع والمسؤول، للمدعية العامة للمحكمة الجنائية الدولية فاتو بنسودا"، وردّها على ملاحظات المشاركين في مداولات البت باختصاص المحكمة الإقليمي في فلسطين، بناء على طلب قدمته إلى الدائرة التمهيدية؛ وأعرب عريقات : عن اعتزازه بالتزام بنسودا بولايتها المنوطة بها من أجل ضمان المساءلة وإحقاق العدالة، التي قامت من أجلهما المحكمة، مؤكداً أهمية هذه الخطوة، باعتبارها تساهم في حماية حقوق الشعب الفلسطيني من جرائم الاحتلال.

ورحب رئيس البرلمان العربي "مشعل السلمي"، بتقرير المحكمة الجنائية الدولية الذي أكدت فيه ولايتها الجغرافية على الأراضي الفلسطينية المحتلة التي تشمل الضفة الغربية والقدس الشرقية وقطاع غزة؛ وأكد أن هذا التقرير الصادر عن محكمة دولية مرموقة يُمثل خطوة هامة نحو تحقيق العدالة للشعب الفلسطيني وإنهاء الاحتلال الغاشم وإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة على حدود الرابع من حزيران 1967؛ وشدد السلمي على أن الحل العادل والشامل للقضية الفلسطينية يكون من خلال تنفيذ قرارات مجلس الأمن الدولي ذات الصلة بالقضية الفلسطينية، ومبادرة السلام العربية لعام 2002 ومبدأ حل الدولتين.

الاتحاد الأوروبي يدرس سبل معاقبة إسرائيل في حال ضمت الضفة

بدأت مفوضية الاتحاد الأوروبي مناقشات داخلية حول كيفية معاقبة إسرائيل، إذا طبقت سيادتها في الضفة الغربية بما يتماشى مع خطة ترامب، وفق ما ذكرت صحيفة "إسرائيل هيوم"؛ وفقا لتقرير الصحيفة، "بقدر ما هو معروف حاليا في إسرائيل، قد يكون أقوى رد اقترحه السويد وأيرلندا ولوكسمبورغ هو إلغاء اتفاقية الشراكة مع إسرائيل، التي تنظم العلاقات بين الاتحاد وإسرائيل".

وأشارت الصحيفة إلى أن الاحتمال الآخر هو استبعاد إسرائيل من برنامج هورايزون 2027، حيث تتلقى مؤسسات البحث والعلوم والتكنولوجيا منحًا تراكمية لمئات الملايين من الشواقل.

ونوهت إلى أن السيناريو الآخر المحتمل هو تعليق اتفاقية "السماء المفتوحة" مع إسرائيل، التي تنتظر المصادقة النهائية من الاتحاد، بينما قد تكون هناك خطوات أخرى إضافية.

وذكرت صحيفة إسرائيل هيوم العبرية، أن مفوضية الاتحاد الأوروبي بدأت مناقشات داخلية حول كيفية معاقبة إسرائيل في حال ضمت أراض فلسطينية لها، وطبقت السيادة عليها، بما يتماشى مع خطة الرئيس الأميركي دونالد ترامب؛ ونقلت الصحيفة عن مصادر من داخل

الاتحاد الأوروبي، أن من يقود هذه الخطوة وزير خارجيته جوزيف بوريل، مدعيةً أنه يعرف عنه بأنه لديه مواقف عدائية لإسرائيل منذ سنوات عديدة. ووفقاً للصحيفة، فإنه بموجب قانون الاتحاد الأوروبي، فإنه لا يمكن اتخاذ قرارات ذات مغزى للسياسة الخارجية إلا بموافقة جميع البلدان، لذلك يعتقد أن صداقة إسرائيل مع دول بالاتحاد مثل المجر والتشيك ورومانيا وبلغاريا قد تعوق أي قرارات لفرض عقوبات شديدة ضد إسرائيل.

وترجح الصحيفة بأن تدفع السويد وإيرلندا ولوكسمبورغ تجاه قرار شديد يتمثل بإلغاء اتفاقية الشراكة التي تنظم العلاقات النقابية مع إسرائيل، وفي هذه الحالة سيكون الضرر الاقتصادي كبيراً، أو أن يكون هناك قرار آخر من خلال استبعاد إسرائيل من برنامج هورايزون 2027، الذي تتلقى بموجبه مؤسسات البحث والعلوم والتكنولوجيا منحاً تراكمية بمئات الملايين من الشواكل، فيما قد يكون السيناريو الآخر هو تعليق العمل باتفاقية السماء المفتوحة مع إسرائيل والتي تنتظر التصديق النهائي من قبل الاتحاد، أو أن تكون هناك خطوات إضافية.

وأشارت الصحيفة، إلى أن وزراء خارجية الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي سيجتمعون لمناقشة قضية السيادة، ومحاولات إسرائيل استغلال أزمة كورونا من أجل تطبيق خطتها، ومع ذلك يبدو أنه لن يتم اتخاذ أي قرار لأنه سيعقد بعد يوم واحد فقط من خطوة أداء الحكومة الإسرائيلية الجديدة لليمين الدستوري.

التنسيق الأمني مستمر وعلى مستوى عال

قال نائب قائد قوات جيش الاحتلال في منطقة رام الله، شمعون بن زخاريا، في مقابلة مع القناة السابعة؛ إن التنسيق الأمني بين أجهزة الأمن الفلسطينية وأجهزة الأمن الإسرائيلية، ما زال مستمرا ويمكن وصفه بالجيد؛ وأضاف بن زخاريا أن التنسيق الأمني ازدادت وتيرته في

ظل أزمة كورونا، حيث تقوم الأجهزة الأمنية الفلسطينية بالإشراف على تطبيق تعليمات وزارة الصحة الفلسطينية، وإقامة الحواجز في المناطق، التي أصيب بها أشخاص بكورونا. وشدد على أن التنسيق الأمني بين الطرفين عال المستوى، ولكنه أشار إلى أن لجيش الاحتلال حرية العمل والحركة والاعتقال في المدن والبلدات والمخيمات الفلسطينية، سواء في ساعات النهار أو الليل، وذلك من أجل اعتقال المقاومين.

محكمة اميركية تسقط قضية بـ900 مليون دولار ضد السلطة

اسقطت محكمة الاستئناف الاميركية في واشنطن، قضية بـ 900 مليون دولار، ضد منظمة التحرير والسلطة الوطنية؛ وأوضحت وزارة المالية؛ أن المحكمة المذكورة ردت الاستئناف المقدم من مجموعات يمينية في قضية "شاتسكي" المرفوعة ضد المنظمة والسلطة منذ عام 2004؛ واعتبرت أن هذا انجاز جديد يسجل لفلسطين على المستوى الدولي، وتم بجهود طاقم المحامين المعتمد في واشنطن من قبل وزارة المالية. وقضية "شاتسكي" أحدى القضايا المرفوعة ضد دولة فلسطين في المحاكم الاميركية، وتتهم بموجبها السلطة والمنظمة بالمسؤولية عن عمليات قتل وجرح فيها مواطنون يحملون الجنسيتين الاميركية والاسرائيلية.

فلسطين تطلق صفارات الحداد بذكرى النكبة

من المقرر، أن يُلقى الرئيس عباس، خطاباً، بمناسبة الذكرى الـ 72 للنكبة؛ لتذكير العالم بهذه الجريمة، وما يعانيه الشعب الفلسطيني من استمرار الاحتلال واعتداءات المستوطنين، وفق ما أعلن رئيس دائرة شؤون اللاجئين في منظمة التحرير، أحمد أبو هولي؛ وأكد أبو هولي أنه سيتم تدشين أكبر حملة إعلامية على مستوى العالم في الخامس عشر من الشهر الجاري؛ لإحياء الذكرى الثانية والسبعين للنكبة، تحت شعار "سنعود إلى فلسطين"، وإلغاء عدد من الفعاليات الشعبية والتجمعات بسبب جائحة (كورونا).

وأضاف أن الفعاليات، ستشمل رفع العلم الفلسطيني والرايات السوداء فوق أسطح المنازل، وإطلاق صفارات الحداد عند الساعة 12 ظهراً، وستوقف الحركة لاثنتين وسبعين ثانية، وإطلاق التكبيرات من المساجد، وقرع أجراس الكنائس، لافتاً إلى موجة إعلامية مفتوحة حول النكبة، سيتم بثها بالتنسيق مع الهيئة العامة للإذاعة والتلفزيون.

وأوضح أبو هولي، أن مذكرة تفاهم، ستُرسَل للأمين العام للأمم المتحدة، عبر وزارة الخارجية، حول نضال شعبنا ومعاناته تحت الاحتلال، داعياً أبناء شعبنا إلى تعميم هذه الفعاليات؛ لتستمر لأسبوع من الخامس عشر، وحتى الثاني والعشرين من الشهر الجاري.